أبعاد الموقفين الروسي والصيني من سوريا مقارنة باليمن

أنس القاضي
كاتب ومحلل سياسي

يشهد الواقع الدولي الراهن صراعاً متصاعداً بين توجهين عالميين؛ حيث يسعى توجه تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تجذير هيكل النظام الدولي في إطار نمط الأحادية القطبية السائد منذ انتهاء الحرب الباردة. فيما يسعى التوجه العالمي الآخر إلى الدفع بذلك الهيكل باتجاه نمط متعدد الأقطاب، وهذا التوجه التعددي تمثله قوى كبرى كروسيا والصين وكذا تجمعات وتكتلات إقليمية مؤثرة كمنظمة "شنغهاي" وتكتل "البريكس"، ومحور المقاومة. تلك القوى والتكتلات والمحاور تنطلق في واقع الحال من رغبتها في كسر الأحادية القطبية المنعكسة سياسياً وعسكرياً عن الهيمنة الاحتكارية الاقتصادية للإمبريالية، وإرساء نظام عالمي تعددي أكثر إنصافاً، وذلك من أجل تلبية مصالحها الوطنية وتلك المشتركة والمتشعبة مع مختلف شعوب العالم.

الوضع الدولي الراهن: مخاض عالم متعدد الأقطاب

بالنظر إلى طبيعة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي والكيان الصهيوني والمشيخات الخليجية في الأزمتين السورية واليمنية وقيادتها للعدوان على البلدين، ومن منطلق الواقع سالف الذكر، يبدو أن جزءاً كبيراً من ذلك كله يأتي في إطار توجه تلك القوى ذاتها إزاء محاولتها تجذير نظام القطب الواحد. ولعل في الملف السوري مثالاً واضحاً على ذلك؛ إذ أن سوريا تعد في علاقاتها الخارجية جزءاً من التوجه نحو إرساء القطبية

التعددية، ما يجعل الدافع الرئيسي لموقفي روسيا والصين في سوريا هو الدفاع عن التعددية القطبية في النظام الدولي، فقد غدت سوريا بالفعل ميداناً لصراع القطبين. وذلك الأمر لا يعني بالطبع انتفاء الأساس الوطني في دفاع النظام السوري عن وجود الدولة السورية ووحدة أراضيها.

الطرح سالف الذكر يقود في واقع الحال إلى الالتفات نحو مثال آخر، مثال تتجلى فيه المدخلات النظرية بخصوص إمكانية انسحاب الصراع على هيكل النظام الدولي إلى ساحات صراع محلية أو إقليمية! يتجلى ذلك المثال في الملف اليمني، حيث تشهد اليمن أزمة تدخل وعدوان من الأطراف الفاعلة ذاتها في الملف السوري، فالأراضي اليمنية أصبحت ميدان حرب يستهدفها تحالف غربي - استعماري تبدت مطامعه متجاوزة لمعطيات الأزمة الداخلية، فلماذا لم نشهد موقفاً روسيا صينياً في اليمن مماثلاً لموقفيهما في سوريا؟ رغم واحدية الخصم/العدو!

أولاً: ملامح الموقف الروسي في سوريا واليمن

معلوم أن الدعم الروسي القوي لدمشق قد جاء بطلب من حكومة النظام السوري الممثلة لدى الأمم المتحدة؛ في حين أن حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء، كما كانت قبلها اللجنة الثورية العليا، لا تحظى بذلك الاعتراف الدولي بشرعيتها، وخلف هذه المسألة القانونية تواري موسكو ضعف موقفها في اليمن، وهي فعلياً أكثر تمسكاً بالقانون الدولي من غيرها.

يلخص "أندريه كورتونوف" مدير المجلس الروسي للعلاقات الدولية، الموقف الروسي تجاه الحرب على اليمن بتأكيده على قناعته بأن "روسيا لن تتدخل في اليمن، وهي ليست اللاعب الرئيسي فيه، رغم أن لها علاقات تاريخية معه".[1] وذلك المعنى هو نفسه ما تكرره الخارجية الروسية؛ إذ أكد نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف" في أكثر من مناسبة على أن موسكو ترى الحل في اليمن سياسياً لا عسكرياً، وشاملاً لمختلف الجوانب. وتتلخص السياسة الروسية إزاء ما يجري في اليمن عموماً في التأكيد على حفظ السيادة ووحدة التراب اليمني، والمطالبة بإيقاف الغارات الجوية، وضرورة محاربة الإرهاب.

١- ما مستقبل الدور الروسي في اليمن؟ **قناة الجزيرة**، برنامج ما وراء الخبر، تم بثه بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٦م؛ متوفر على موقع الجزيرة نت على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

وبالنسبة للمحافظة على وحدة أراضي اليمن فهي سياسة استراتيجية روسية تعود إلى بداية إقامة العلاقات مع اليمن (المتوكلية) في العام ١٩٢٨م، يقول الدبلوماسي الروسي المخضرم في اليمن «د. أوليغ بير يسيبكين» بأن الاتحاد السوفياتي "كان يدعو على الدوام إلى وحدة اليمن، ويدين المزاج الانفصالي". جاء هذا الكلام في معرض حديث هذا الدبلوماسي عن تهنئة قدمها أول ممثلي السوفيات «حكيموف» باسم الحكومة السوفياتية للأمير «أحمد» بعد انتصاره على قبائل الزرانيق في ١ أيار ١٩٢٩م، وينوه الدبلوماسي الروسي بأنه كان لديهم معطيات بأن لمشايخ الزرانيق ارتباطات بالبريطانيين.[١]

العلاقات السورية الروسية:

التاريخ الروسي الحديث، على خلاف الأوربي والأمريكي، مرتبط مع العالم العربي بلحظة تاريخية مميزة هي "الثورة البلشفية" التي تتسم بالعداء والمناهضة للقوى الاستعمارية الجديدة. ومعروف أن روسيا السوفيتية هي مَن كشفت معاهدة "سايكس بيكو" السرية التقسيمية للعالم العربي بين بريطانيا وفرنسا[٢] علاوة على ذلك فإن العلاقات السورية الروسية بشكل خاص تسبق مرحلة الحرب الباردة، فهي علاقات قديمة بين البلدين والشعبين تعود إلى القرن التاسع عشر ما بين الكنيسة الأرثوذكسية في البلدين، وإلى استقرار جالية شركسية أتت من شمال القوقاز الروسي في سوريا في القرن التاسع عشر أيضاً[٣].

" وتبقى سورية بالنسبة لروسيا واحداً من رؤوس الجسور المفتاحية لتوسيع النفوذ الروسي السياسي والاقتصادي والعسكري جزئياً في المنطقة"[٤]

المصالح الاقتصادية والعسكرية الروسية في سوريا:

للعلاقات الاقتصادية تأثير موضوعي قوي في العلاقات السياسية الدولية، إنما لا يُعد العامل الاقتصادي هو المحدد الوحيد والحاسم دائماً. وتُعد سوريا الجمهورية من أوائل الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الدولة الروسية السوفيتية، وتسلحت بسلاح

١- أوليغ بيريسيبكين، **اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي**، صنعاء دائرة التوجيه المعنوي، ط٢، ٢٠٠٥م، ص ٧٢.

٢- ياسين عز الدين، اتفاقية سايكس بيكو في ظل وثائق ويكيليكس، **شبكة فلسطين للحوار**؛ متوفر على الرابط:

https//: www.paldf.net

٣- شركس سوريا، **موسوعة ويكيبيديا**؛ متوفر على الرابط:

https//: ar.wikipedia.org

٤- ش. غ لوزيانين، **عودة روسيا إلى الشرق الكبير**، دمشق، دار المدى، ٢٠١٢م، ص ٤٧.

روسي، وكانت تتلقى ذلك السلاح أحياناً دون اعتبار للقيمة المالية، كما في حرب تشرين مع إسرائيل، وقد تجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا حديثاً، بعد توصّل الدولتان في العام ٢٠٠٥م إلى اتفاقات حول شطب ٨٠٪ من الديون المترتّبة على سوريا من الفترة السوفيتية.[١] وتمتلك روسيا قاعدة "حميميم" البحرية في مدينة طرطوس الساحلية، التي جرى بناؤها بموجب اتفاق تعاون مُشترك بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفيتي في العام ١٩٧١م[٢] وتمثل طرطوس المنفذ الوحيد للأسطول الروسي في مياه الأطلسي، وآخر قواعدها في الشرق، وتعتبرها روسيا نقطة دعم لوجستي وتقني بالغة الأهمية.

الاستثمار الروسي في قطاع النفط والغاز السوري:

الطابع الامبريالي (الاستعماري الجديد) طابع الحروب الغربية الراهنة، مع تعمق أزمة الموار منذ سبعينيات القرن الماضي، يُعطي لمسألة الطاقة مكانةً مميزة في الدوافع الاقتصادية السياسية للدول.

تعتبر دير الزور منطقة غنية بالموارد النفطية، وهدفاً لذاتها للدول المعتدية على سوريا. ومن جهةٍ ثانية فمن المعروف بأن الغاز الروسي يحتكر السوق الأوروبية، لكن دولة قطر أرادت أن توصل خط أنابيب غازية عبر سوريا إلى تركيا ومن ثمَّ أوروبا، إلا أن النظام السوري رفض هذا العَرض، مما أعطى قطر والأطلسي وحليفهم الأمريكي والاسرائيلي دافعاً جديداً لإسقاط النظام الوطني السوري وتمرير مثل هذه المشاريع، فدعمت دول الخليج والأطلسي وأمريكا الجماعات المُسلحة الإرهابية (الوهابية)، وعلى الجانب الأخر فإن هذه المسألة مسألة الغاز أعطت روسيا دافعاً آخراً لدعم النظام والدولة السورية، ومازال مشروع الغاز أبرز محركات العدوان على سوريا ومحاولة تقسيمها، ولن نجد استفهاماً حول الدافع الأمريكي إلى استهداف القوات السورية في دير الزور من أجل اسقاطها بيد داعش، حين نعلم بأن مشروع الغاز يمر عبر دير الزور، ففي ٢٠١٦/٩/١٧م نفذت المقاتلات الأمريكيات هجوماً على موقع الجيش السوري في "جبل الثردة" في دير الزور، راح ضحيته ٦٢ جندياً

١- آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط**، ٢٤ يناير ٢٠١٣م؛ متوافر على الرابط: http//:www.washingtoninstitute.org

٢- منصور زغيب، تجدّد الصراع الأميركي – الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (١٤)، ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط: https//:www.lebarmy.gov.lb

وأكثر من مئة جريح. وهوَ ما مكن داعش من السيطرة عليه[١].

بلغت استثمارات روسيا في سوريا في العام ٢٠٠٩م حوالي عشرين مليار دولار. ويعد مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما أهم المجالات الاقتصاديّة المدنيّة التي تخدم المصالح الروسية في سوريا، حيث تقوم حالياً شركتا "تات نفت" و"سويوزفت غاز" الروسيتين باستخراج النفط والغاز في سوريا، فقد أبرمت شركة "تات نفت" عقداً مع الحكومة السورية في العام ٢٠٠٣م، وقامت بحفر بئرها الأول في العام ٢٠١٠م في حقل كشما الجنوبية، كمال شيّدت "سويوزفت غاز" أنبوباً لنقل الغاز الطبيعي ومصنعاً لمعالجته.

كما تضطلع شركات التصنيع الروسية أيضاً بدورٍ في الاقتصاد السوري، فقد أبرمت شركة "أورال ماش" عقداً في العام ٢٠١٠م لتزويد شركة سورية بمعدات للتنقيب عن النفط[٢].

حسب المعطيات والمعلومات الرسمية السورية بلغ إنتاج سوريا من الغاز خلال العام ٢٠١٠م معدل ٣٦ مليون م^{٣} يومياً[٣] ولدى سوريا احتياطي من الغاز على اليابسة يُقدر بـ٠،٣ تريليون م^{٣} حسب أرقام العام ٢٠١١م، أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي احتياط العالم.

الموقع الجيوسياسي السوري والدرس الليبي:

الموقف الروسي الصلب مع سوريا في مواجهة المؤامرة عليها، النابع من حدة الصراع العالمي على المناطق الاستراتيجية؛ يحافظ هذا الموقف - عملياً - على وحدة الأراضي السورية، ويكبح جماح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بمنعهم من تحقيق أهدافهم الجيواستراتيجية في تحويل سوريا إلى دويلات تابعة للغرب الأمريكي الأوروبي، وكسر المحور الذي تنتمي له سوريا سواء على مستوى المنطقة (محور المقاومة) أو على المستوى العالمي (محور التعددية القطبية)، ما يجعل هذا الموقف في نهاية المطاف متناسباً مع مصلحة الشعب السوري.

يبرز بُعد آخر لذلك الموقف الروسي ألا وهو المخاوف الروسية المشروعة التي ولّدها التدخّل العسكري الغربي في ليبيا، إذ أن تعميم هذا التدخّل ليشمل سوريا سوف يهيئ

١- مقتل العشرات من الجيش السوري بغارات للتحالف في دير الزور (١٧ سبتمبر ٢٠١٦م)، **موقع قناة روسيا اليوم**؛ متوفر على الرابط: https//:arabic.rt.com

٢- منصور زغيب، تجدّد الصراع الأميركي - الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، **مرجع سابق**.

٣- **المرجع نفسه**.

لتدخّلات عسكرية غربية أُخرى في إيران والمحيط الجيوسياسي القريب من روسيا.

ولعل من أهم الأسباب السياسية التي أوردتها الخارجية الروسية في تعليقها لاستعمال حق النقض بخصوص الملف السوري في مجلس الأمن، كان اعتراضها على التفسيرات "الخاطئة" التي اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا، الذي أدى إلى وقوع ليبيا في يد الفوضى والناتو. المندوب الروسي الراحل «تشوركين» صرحَ بعد أول فيتو استخدمته روسيا لمنع فرض عقوبات على دمشق في أكتوبر ٢٠١١م، بكون ذلك "يتعلّق بحق سيادة الدولة وأن على مجلس الأمن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخّل"[١].

الثورات الملونة الأوروبية والواقع الجديد:

عامل آخر يقف خلف الموقف الروسي القوي الداعم لدمشق، وهو العامل المتعلق بفرضية انتقام روسيا من الغرب الذي انتزع أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي، وأضعف استراتيجيتها في إقامة "الاتحاد الأوراسي" كشكل اتحادي جديد مع الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كما قد يكون ذلك العامل مرتبطاً بموقف روسيا إزاء الخريطة الفوضوية التي خلفتها التدخلات الغربية في شؤون الدول المجاورة لروسيا، ومنها التدخلات في جورجيا أثناء ما سُمي "ثورة الورود"، وغيرها من "الثورات الملونة" الذي أدى الدعم الغربي السخي لها إلى إسقاط الأنظمة الحليفة لروسيا، وإقامة حكومات أُخرى موالية للغرب، ناهيك عن مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا وتشيكيا، الجمهوريتين الاشتراكيتين سابقاً.

تشعر روسيا الاتحادية اليوم، إنها أكثر قدرةً على الوقوف بوجه الألاعيب الغربية، فقررت حماية حليفتها دمشق ومصالحها الجيوسياسية في المنطقة، وتثبيت واقع دولي جديد يؤكد نهوض (الدب) على شمس قطب آخر، يرفض الهيمنة الغربية التي تناقض مصالحه القومية. بالتالي، فقد وجدت موسكو في دمشق مدخلاً لاستعادة مكانتها الدولية. ومن جانب آخر فإن صمود الدولة السورية بنظامها الوطني وشعبها وجيشها ساعد روسيا على أن تعود بهذه القوة.

لا يُمكن أيضاً تجاهل مخاوف موسكو من قيام نظام إسلامي "وهابي" في دمشق على

١- نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (٨٤)، ابريل ٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:

https//:www.lebarmy.gov.lb

أنقاض النظام العلماني القائم حالياً، فقد عاشت روسيا تجارب قاسية مع القوى الإسلامية المتطرفة والانفصالية في الشيشان وبعض جمهوريات القوقاز، خاصة وأن جزءاً من الجماعات الإرهابية التي تقاتل النظام السوري تنتمي لدول في الاتحاد الروسي، وستأتي بالخراب لروسيا عند عودتها.

مذهب الواقعية السياسية في تفسير حدود الموقف الروسي في اليمن:

فرضية اعتماد مذهب الواقعية السياسية كمرجع لتفسير الموقف الروسي في اليمن تنطلق من واقع العلاقات الاقتصادية التي تجمع موسكو بدول مجلس التعاون الخليجي، والسعودية بشكل خاص؛ إذ إن السعودية تحتفظ بوزن مؤثر في منظمة "أوبك"، ولها تأثير على مستويات أسعار النفط، وقد سعت السعودية بالفعل في السنوات الماضية لضرب الاقتصاد الروسي من خلال خفض أسعار النفط، وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في روسيا لعدد من السنوات. ورغم أن روسيا من كبار منتجي النفط في العالم إلا أنها ليست عضواً في هذه المنظمة للدول المصدرة للنفط.

حسب مذهب الواقعية السياسية أيضاً، ليس في السياسة من أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين، ولعل هذا ما يجعل روسيا أقل تصلباً في موقفها في اليمن في مقابل تليين مواقف خصومها إزاء الملفين السوري والأوكراني؛ إذ أنها قد تضمن بذلك إمكانية أكبر لحماية سوريا وتدخلاً غربياً أمريكياً أقل في أوكرانيا. فروسيا ربما تخشى من أن تقويتها للموقف اليمني في مواجهة العدوان الغربي سيؤدي إلى رد فعل غربي مماثل في أوكرانيا، الأمر الذي قد يعرض المصالح الحيوية لروسيا في عقر دارها للخطر، وكثيراً ما نجد أن تصريحات الروس الناقدة للغرب تأتي في سياق اتهامه بالازدواجية لدعمه "الشرعية" في اليمن و"المتمردين" في أوكرانيا!

مظاهر الموقف الروسي تلك إزاء ملف الحرب على اليمن لم تمنع في واقع الحال بروز تحركات روسية مؤثرة في مجلس الأمن لمنع استباحة ساحة المجلس لتمرير قرارات أخرى تخدم جانب العدوان على غرار القرار ٢٢١٦؛ إذ اتخذت روسيا بعض المواقف التي ربما يُقرأ منها مدى يقظتها لمثل تلك المحاولات لقوى العدوان، في مقابل اطمئنانها - في الوقت نفسه - لقدرة اليمنيين على مقاومة العدوان وكسر شوكته.

من المنطلق سالف الذكر، وفي جلسة خاصة بشأن اليمن في تاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٦م، أثناء تقديم المبعوث الأممي لدى اليمن "ولد الشيخ" إحاطته لمجلس الأمن بشأن

مفاوضات الكويت، أحبط المندوب الروسي الراحل "فيتالي تشوركين" مشروع قرار بريطاني لإدانة "الحوثي وصالح"، حيث انسحب تشوركين محتجاً على طريقة إدارة الشأن اليمني في المجلس من خلال ترجيح كفة طرف على طرف[١]

كما انتقد تشوركين - في الصدد ذاته - ورقة ولد الشيخ التي ركزت على الجوانب العسكرية وخلت من الترتيبات السياسية والاقتصادية والإنسانية، كما حذر تشوركين في سياق متصل بذلك الأمر من تداعيات تنفيذ عملية برية في اليمن لحسم الأزمة[٢] يبدو أن الروس ظلوا (ولا يزالون) على ثقة من عجز التحالف الغربي عن حسم حربه على اليمن، وبالتالي هم لا ريب يستفيدون من مراوحة معركة التحالف وعجزه عن الحسم في اليمن بما يخفف الضغط عن حلفاء الروس في الجبهة السورية التي استعادت القوات الوطنية والحليفة فيها معظم الأرضي التي كانت تحت هيمنة الجماعات المسلحة الإرهابية، مع تيقظهم - في الوقت نفسه - لعدم مرور أي قرار لتدخل دولي مُهدِّد لسقوط اليمن في القبضة الغربية، وفي ذلك مصلحة واضحة للقطب الروسي لا يُمكنه التنازل عنها.

العلاقات اليمنية الروسية والمصالح الجيوسياسية:

بالرغم من تواضع الموقف الروسي تجاه الحرب على اليمن مقارنة بموقفها في سوريا؛ إلا أن الروس يدركون بالفعل أهمية الحفاظ على أمن واستقرار اليمن وسيادته الإقليمية ووحدة أراضيه. ويمكن تلخيص الرؤية الاستراتيجية الروسية لليمن فيما أورده موقع دراسات روسي عن طبيعة الأهمية الجيوسياسية لليمن من خلال تأكيده على أن: "اليمن لا يزال يعتبر البلد الأكثر سكاناً في شبه الجزيرة العربية، ويتموضع في أعلى طريق النفط العالمية، ما يعطيه أداة جيوسياسية قوية يمكن أن تجعله قوة إقليمية"[٣].

الروس أيضاً كانوا حريصين على إقامة علاقات فاعلة مع شطري اليمن بالرغم من اختلاف أنظمتهما وأيديولوجيتهما السياسية والفكرية. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين كان اليمن الديمقراطي الحليف الأكبر للروس في الجزيرة العربية، وكان

١- "المندوب الروسي تشوركين وضع خلاصة الخلاصة في الشأن اليمني قبل أن يرحل"، نشر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط: http//:www.almshhadalyemeni.com

٢- **المرجع السابق.**

٣- كاترين شقدم، "السر الخفي للحرب في اليمن: حرب من أجل إعادة التشكيل الإقليمي"، **مركز كاتيخون**، ١٠ مايو ٢٠١٦م؛ متوفرة على الرابط: http//:katehon.com/ar

يتواجد بها مستشارون روس؛ إداريون واقتصاديون وأيديولوجيون وكذا مدربون عسكريون في قاعدة العند الاستراتيجية، كما تأهل آلاف الضباط اليمنيين في روسيا. بالإضافة إلى العلاقة الروسية مع اليمن العربية.

ففي موسكو ثمنوا عالياً العلاقات مع اليمن الشمالي الذي جدد معهم اتفاقية الصداقة في زيارة صالح لموسكو (١٩٨٤م) في عهد برجنيف، ورغم أن المكتب السياسي السوفياتي اعتبر اليمن الشمالي في نقاشاته حول هذه الاتفاقية "دولة غير رائدة" إلا أنهم اعتبروا الاتفاقية وإمداد اليمن الشمالي بالسلاح أمراً مهما "لتعزيز استقلاليتها عن الضغوط السعودية والأمريكية ومن أجل أن يظل تسليح اليمن الشمال سوفيتياً"[١].

إلا أن اليمن الجنوبي كان وضعه مميزاً باعتباره "الأقرب أيديولوجياً"، وكان وزير الدفاع السوفياتي «ديمتري اوستينوف» يرى أن "اليمن الجنوبي مهم جداً للأسطول البحري السوفياتي في المحيط الهندي، لذلك كان ثمة تفهم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزارة الدفاع بأنه يجب أن يكون جيش اليمن الجنوبي كحليف استراتيجي للاتحاد السوفياتي أقوى وأفضل تسليحاً من جيش اليمن الشمالي"[٢].

كان الاتحاد السوفيتي أول الدول الكبرى التي تعترف بالجمهورية الوليدة شمال اليمن عام ١٩٦٢م، حيث أتى ذلك الاعتراف بعد الاعتراف المصري السوري بيوم واحد. وقد قدمت موسكو في حينه دعماً عسكرياً للجمهورية الوليدة في صنعاء عبر التسليح والتدريب، كما قامت بمد جسر جوي عسكري إلى اليمن وشاركت مقاتلاتها لمنع انتصار الملكيين خاصة بعد استئناف المملكة العربية السعودية المساعدات العسكرية للقوات الملكية[٣].

كانت اليمن جذابة لخطط الاتحاد السوفياتي بسبب موقعها على ساحل البحر الأحمر الشرقي المقابل لأفريقيا، وقد أثار بناء الاتحاد السوفيتي لمطار صنعاء في اليمن قلق الولايات المتحدة.

بالنسبة للاتحاد السوفييتي يمكن الاستفادة من موقع اليمن في تسهيل الوصول إلى شرق أفريقيا، وتحسين المواصلات الجوية مع الهند، وفتح أقصر الطرق عبر أفريقيا إلى

١- أوليغ بيريسيبكين، **مرجع سابق**، ص ٣ ٤٥.

٢- **المرجع نفسه**، ص ٣٠٨.

٣- كاترين شقدم، "حرب اليمن: سفر التكوين"، ٣١ مارس، ٢٠١٦م، **مركز كاتيخون**؛ متوفرة على الرابط:

http//:katehon.com/ar

أمريكا اللاتينية. وتعود العلاقة بين اليمن وروسيا السوفياتية إلى عقد أول اتفاقية صداقة في العام ١٩٢٨م[١].

أما على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من الهبات السوفياتية السخية للشطرين في عقود سابقة، فإن روسيا لا ترتبط بمصالح اقتصادية كبيرة في اليمن في الوقت الراهن، وذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية اليمنية التي توجهت إلى الغرب في الشمال من بعد الثمانينات، وفي اليمن عموماً من بعد حرب صيف عام ٩٤م. ولعل المصلحة الاقتصادية الروسية المنظورة في الوقت الراهن هي مسألة التسليح، حيث أن معظم تسليح الجيش اليمني من روسيا الاتحادية، ويرتبط بالتسليح مسألة أخرى تتعلق بالتقانة من خلال التطوير والصيانة والتدريب والتأهيل.

على صعيد المصالح الأمنية، تتشارك صنعاء مع موسكو المخاوف من انتشار الجماعات الإرهابية، خاصة في المناطق الجنوبية؛ إذ تخشى روسيا من إعادة تجربة الجهاد "الأفغاني" أو تجربة "الشيشان" من خلال الجماعات الإرهابية التي تنمو في اليمن، ويسعى الغرب إلى توظيفها.

" ويُشكل الترانزيت الإرهابي الذي كان يأتي ولا يزال يأتي جزئياً من بعض بلدان الخلج العربي والشرق الأوسط إلى شمال القوقاز خطراً مباشراً على الاستقرار في روسيا ذاتها"[٢].

ليس من المستبعد إن استمر تمدد التنظيمات الإرهابية في جنوب اليمن أن يُقدم الروس على تنفيذ عمليات عسكرية ضد تلك التنظيمات، وقد يتجهوا نحو تعزيز حضورهم العسكري في المياه الإقليمية اليمنية في حال سيطرة الغرب على باب المندب كممر استراتيجي أو القيام بتدويله، وهوَ ما حذرت منه موسكو. وقد يلجأ الروس إلى التصعيد في اليمن إذا ما صعد الغرب في أوكرانيا، أو استمرت السعودية في دعم الجماعات الإرهابية في سوريا وعرقلة جهود إحلال السلام في ذلك البلد. وتظل هذه التكهنات

١- "العلاقات بين دولتينا نسجت بنجاح وهي بدأت رسمياً في العام ١٩٢٨. فعندما أصبح اليمن مستقلاً عن الامبراطورية العثمانية في العام ١٩١٨م بدأ بالبحث عن الحلفاء من أجل مواجهة ضغوط الدول الامبريالية العظمى ولاسيما بريطانيا. وفي نهاية العام ١٩٢٧م زار الصحفي الهندي (إقبال) الذي عاش طويلاً في صنعاء والحديدة وجال في أرجاء اليمن، زار الممثلية السوفياتية في جده وسلمها رساله من الإمام يحيى – الذي كان يحكم شمال اليمن في ذلك الوقت – وفي الرسالة اقتراح وبتعابير منمقة إقامة علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. وفي رد على طلب الإمام يحيى حول التوقيع على معاهدة الود والصداقة تم إرسال الديبلوماسي السوفياتي (غيورغي استاخوف) ووقع في صنعاء في ١٢ يوليو على المعاهدة بالأحرف الأولى". (أوليغ بيريسيكين، مرجع سابق، ص ٢٣ و ٥٩).

٢- ش. غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، **مرجع سابق**، ص ٤٥.

مرتبطة برد الفعل والتغيرات الدولية وليست هي النهج الروي الثابت تجاه اليمن، وإن حدثت مثل هذه التكهنات فسوف تكون تكتيك عملي جدي للوصول إلى الاستراتيجي بالنسبة للروس لا خروجاً عشوائياً عنه.

ثانياً: ملامح الموقف الصيني في سوريا واليمن

الرؤية الصينية لقضايا المنطقة:

ترى الصين - وفقاً لتصريح وزير خارجيتها وانغ يي - أن الوضع في الشرق الأوسط في مفترق طرق، في ظل تنامي عدم الاستقرار والأمل في السلام، كما ترى أن القضية تتمحور حول ضرورة دفع الوضع الإقليمي إلى تسوية سياسية للقضايا الساخنة بقيادة الأمم المتحدة، وتشدد على محافظة البلدان المعنية على الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب[١].

تأكيد آخر على تلك الرؤية الصينية للمنطقة العربية يمكن أن نستنتجه من حديث لـ "لي تشنغ ون" سفير شؤون منتدى الصين والعالم العربي: "بعض الدول العربية تشهد حالياً تغيرات، فعلى الصعيد الداخلي أصبح الحفاظ على الاستقرار هو التوافق الأساسي لشعوب الدول العربية من دفع تحفيز النمو"[٢] على المنوال نفسه، يرى "تيان ون لين" الباحث بمعهد الصين للدراسات الدولية المعاصرة أن: "الصين تدعم دائماً اختيار الدول العربية لطريق التنمية الذي يتماشى مع ظروفها الوطنية المحلية، وتدعم عملية السلام في الشرق الأوسط"[٣].

تقييم الموقف الصيني الحالي في اليمن ومقارنته بسوريا:

تجلى موقف الصين من الحرب على اليمن من خلال تصويتها لدعم قرار حظر بيع الأسلحة إلى صنعاء، إلى جانب دعوتها السعودية إلى وقف غاراتها على اليمن، وكذا حثها الأطراف كافة على وقف إطلاق النار وحل الأزمة بالطرق السلمية، ودعوتها كذلك الأمم المتحدة إلى لعب دور قيادي في حل الصراع من خلال المفاوضات السياسية[٤].

١- وزير الخارجية الصيني: الوضع في الشرق الأوسط على مفترق طرق حاسم، **صحيفة الشعب الصينية**، ٨ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط: http//:arabic.people.com.cn

٢- "بكين والعرب: توقيع ٥٢ اتفاقية مع السعودية ومصر خلال عام"، **اليوم السابع**، ١٠ مارس ٢٠١٧م؛ متوفرة على الرابط: http//:www.youm7.com

٣- **المرجع السابق**.

٤- "بدعم الشرعية في اليمن: صفحة جديدة في العلاقات الصينية – السعودية"، **نون بوست**، ٣ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

بعد زيارة الوفد الوطني إلى الصين، علق السفير الصيني السابق لدى اليمن "شي يان تشون" بأن: "دعوة أنصار الله لا تتعارض مع موقفها بتأييد الحكومة الشرعية بل تنطلق من الحرص على التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة"، مضيفاً: "نحن تعلمنا الدرس ووجدنا أنه لا مناص من التواصل وفتح قنوات اتصال مع الحركات المعارضة بما فيها الحركات المسلحة" وأنه: "لا يمكن تجاهل قوة ونفوذ مليشيا الحوثي وسيطرتها على مناطق واسعة في اليمن حيث توجد مصالح صينية وحيث تعمل العديد من الشركات الصينية"[1].

الصين من جانب آخر لم تعترف رسمياً بالحكومة في صنعاء، ففي بيان للخارجية الصينية بعد تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني أعلنت الصين عدم الاعتراف بأي إجراءات أحادية يتخذها أي طرف تؤدي إلى زيادة تعقيد الأمور، وأن ذلك غير مفيد للتوصل لحل سياسي للقضية اليمنية.

ذلك الموقف الصيني ينسجم مع السياسة الصينية، ففي إطار احترام الصين للقانون الدولي على المستوى العام هي مازالت معترفة بحكومة هادي، أما في الحالة السورية يعد اعتراف الأمم المتحدة بحكومة الأسد أمراً مسانداً للصين في موقفها تجاه سوريا. من جانب آخر تبدو في تصريح الخارجية الصينية سالف الذكر طبيعة نظرة الصين لضرورة توافر ظروف مستقرة لضمان نمو مصالحها الاقتصادية، فهي تشدد على مسألة عدم القيام بمواقف أحادية، وأهمية الشراكة والوفاق في الداخل، وذلك تجنباً لأي نزاعات مُستقبلية قد توقف مشاريعها الاقتصادية.

الموقف الصيني من الحرب على اليمن يميل بصفة عامة إلى الاقتصار على لعب دور وسيط السلام. فالصين ترتبط بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية شبه متوازنة مع اليمن والسعودية والخليج وإيران، الأمر الذي يجعل مواقفه أقرب إلى الحياد الموضوعي. على المشهد الآخر، تبدو الصين مندفعة بقوة للوقوف مع سوريا بالرغم من وجود المصالح ذاتها مع الخليج والسعودية بصفة خاصة، إذ تعد الرياض حالياً من أهم مصادر توريد النفط لبكين.

---

http//:www.noonpost.org

١- "التنسيق (الحوثي – الروسي – الصيني) يدشن مرحلة جديدة ستقلق هادي والتحالف في اليمن"، **المراسل نت**، ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.almrasel.net

لعل الأحداث في سوريا قد تجاوزت الحد الذي يُمكن للصين الصمت معه، وقد تزامن العدوان على سوريا مع توجه أمريكا لتعزيز تواجدها في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما تعتبره الصين تهديداً لأمنها القومي، وتحجيم لدورها الإقليمي والدولي، خاصة في ظل طموحها للقيام بدور دولي يتناسب مع قوتها الاقتصادية العسكرية الصاعدة.

بالرغم من أن المصالح الصينية في سوريا أقل من مصالحها في اليمن، إلا أن سقوط سوريا - حسب ما تراه مراكز دراسات صينية: "سيؤدي إلى تحكم الغرب في مركز الشرق الأوسط، ما يجعل الضغط الغربي مسلطاً على إيران، وبذلك ستطرأ تغيرات جديدة على العلاقات الجيوسياسية الاستراتيجية الصينية الإيرانية. وتحتل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر العوامل الجغرافية في موقع إيران وتأمينها لواردات الطاقة إلى الصين، ومسألة الطاقة تحتل رأس أولويات الأمن القومي الصيني منذ عام ١٩٩٣م. وللصين مصالح كبيرة لدى إيران التي تعتبرها أهم مورد نفطي وعقدت معها اتفاقيات استخراجية كبيرة خاصةً في حقل "بارس الجنوبي". كما تعتبر السياسة الخارجية الصينية أن خطّ الدّفاع عن آسيا الوسطى والقوقاز، الذي تسعى إلى تفعيل طريق الحرير البري فيه، يبدأ من العالم العربيّ، وسوريا محور ارتكاز فيه"[١].

الصين تستعيد مكانتها من البوابة السورية:

ترى الصين في نفسها أمّة ذات جذور تاريخية حضارية لها الحق أن يتضاعف دورها في المسرح العالميّ. وهو دور بالتأكيد ينافس الحلف الغربي. وقد عبّرت عن ذلك مؤخّرا صحيفة صينيّة بارزة قائلةً: "إن على العالم أن يتعوّد على سماع الصين تتحدّث عن حقائقَ مرّة فيما يتعلّق بصراعاتٍ دوليّة مثل ذلك الدّائر في سورية."[٢].

التجربة الليبية المتأتية من عدم اعتراض الصين على القرار الأممي، الذي مكن حلف الناتو من التدخل العسكري ضد نظام معمر القذافي، جعلها تعيد التفكير في إشهار كرتها هذا.

١- "الصين يجب أن تدلو بدلوها في الوضع السوري"، **صحيفة الشعب الصينية**؛ متوفرة على الرابط:

http//:arabic.people.com.cn

٢- "ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سورية؟"، الدوحة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٨ فبراير ٢٠١٢م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.dohainstitute.org

الفيتو الصيني نادر الظهور لم يعد كذلك؛ إذ استخدمته الصين بخصوص المسألة السورية في مجلس الأمن أكثر من ثلاث مرات. والأمر الجوهري الفارق هنا أنه نظراً لتشعب علاقات الصين الاقتصادية مع الدول الداعمة للإرهاب في سوريا، كان بمقدورها الصمت عن طريق الاكتفاء بالامتناع عن التصويت والركون إلى الفيتو الروسي الذي تتيقن بكين تماماً أن موسكو ستستخدمه لإعاقة أي مشروع قرار قد يجيز التدخل الدولي ضد سوريا؛ لكن بكين قررت أن تدلي بدلوها وتعترض علانية لتعلن حضورها الجديد في الساحة الدولية.

الصين تعتبر حضورها الداعم في سوريا ضروري من أجل إعاقة تنفيذ الأجندة الغربية، فـ "الوضع في الشرق الأوسط لم يعد يسمح بأن تكتفي الصين بالتفرج. لأن الخارطة السياسية التي يطمح إليها الغرب في المنطقة ليست في صالح الصين"[١].

بالنظر إلى جوهر استراتيجية أوباما المسماة: "الانعطاف نحو آسيا" عسكرياً واقتصادياً، وهي الاستراتيجية التي لم تتغير مع مجيء ترامب التي أخذت في الآونة الأخيرة خطوات تعزز تحالفاتها القديمة التي تعود إلى أيام الحرب الباردة مع البلدان التي شهدت نزاعات إقليمية مع الصين وبلدان أخرى في منطقة شرق آسيا؛ كان الخيار الصائب للصين أمام تلك الاستراتيجية أن تخرج إلى فضاء أوسع حيث حلفائها في الشرق، وأن تستثمر ثقل موقفها إزاء الملف السوري في تعزيز حضورها وقوتها في المحيط الهادئ وإزاء العالم أجمع، ولعل في معطيات هذا التنافس ما يجعلها تبدي موقفاً أكثر تصلباً في سوريا. ولربما يفرض ذلك الواقع التنافسي على الصين أن تعزز من موقفها في اليمن مستقبلاً على غرار موقفها الراهن في سوريا، خاصة مع نشر الولايات المتحدة مؤخراً لمنظومة صواريخ "ثاد" في شبة الجزرة الكورية[٢].

العلاقات اليمنية الصينية التاريخية وطريق الحرير:

بدأت العلاقات بين اليمن والصين في خمسينيات القرن الماضي عام ١٩٥٦م وتوطدت من بعد ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين. أما الجذور التاريخية لتلك العلاقات فتعود إلى عهد الإمبراطور الصيني "تشو دي"، وذلك عندما أرسل البحار (المسلم) "تشنغ خه" على رأس

١- "الصين يجب أن تدلو بدلوها في الوضع السوري"، **مرجع سابق**.

٢- "واشنطن تنشر منظومة مضادة للصواريخ بكوريا الجنوبية"، **الجزيرة نت**، ٧ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

أسطول تجاري وصل إلى ميناء عدن عام ١٤١٦م، وما يزال النصب التذكاري لذلك البحار الصيني موجوداً في عدن حتى وقتنا الحاضر[١].

الحكام اليمنيون - آنذاك - قاموا بالرد على تلك الزيارة بإرسال بعثة إلى الصين مع خطاب وهدايا ثمينة إلى الإمبراطور، وقد تعززت تلك العلاقات بزيارة أربع بعثات يمنية إلى الصين خلال فترة حكم أسرة "مينغ" (١٣٦٨ - ١٦٤٤م) عن طريق تجارة الحرير والبخور واللبان الذي ربط الموانئ الصينية بالموانئ اليمنية خلال تلك الفترة[٢] وأهمية طرق التجارة هذهِ تعود للواجهة مجدداً في الوقت الراهن مع استئناف الصين لمشروع طريق الحرير البحري القديم الذي يمر بالبحر العربي وخليج عدن.

المصالح الاقتصادية الصينية الراهنة في اليمن:

ساعدت بكين في تطوير البنية التحتية لليمن في خمسينيات القرن الماضي، كما تملك الصين ١٤ مشروعاً استثمارياً في اليمن، إلى جانب استثمارات أخرى في مجالات استخراج النفط والاتصالات والإنشاءات ومزارع الأسماك، كما تعتبر اليمن أحد مصدري النفط إلى الصين، وكانت كمية النفط اليمني المصدر إلى الصين قد ارتفعت بنسبة ٣١٥ ٪ خلال أول شهرين من العام ٢٠١٥م، مقارنةً بنفس الفترة من العام ٢٠١٤م[٣] كما أن الكثافة السُكانية في اليمن تجعل منها سوقاً مغرياً للسلع الصينية، إلا أنها سوقٌ ضعيف القدرة الشرائية، على عكس السوق الخليجي ذي القدرة الشرائية العالية رغم قلة عدد سكانه.

لقد عرفت العلاقات التجارية بين اليمن والصين نمواً متميزاً قياساً بالعلاقات التجارية بين اليمن والدول الغربية؛ إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٤م إلى ما يزيد عن خمسة مليارات دولار أمريكي[٤] وكانت الصين قد وقعت مع حكومة "الوفاق" اتفاقية مشروع تطوير وتشغيل ميناء عدن بتكلفة ٥٠٧ ملايين دولار بتمويل صيني. ويتضمن

١- "العلاقات اليمنية – الصينية: ٥٨ عاماً من العطاء و النجاح إلى الشراكة والبناء"، **وكالة الأنباء اليمنية سبأ**، ٢١ مايو ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط: http//:www.sabanews.net

٢- **المرجع السابق.**

٣- "عاصفة الحزم ترفع أسعار النفط خوفاً من تعطل الإمدادات"، **موقع قناة روسيا اليوم**، ٢٦ مارس ٢٠١٥م ؛ متوفر على الرابط: http//:arabic.rt.com

٤- "العلاقات اليمنية – الصينية"، **مرجع سابق.**

المشروع بناء رصيف إضافي بطول ألف متر وعمق ١٨ متراً وتعميق وتوسعة القناتين الملاحيتين الداخلية والخارجية، كما تم الاتفاق في حينه على إنشاء شركة نقل بحري خفيف ومتوسط بين البلدين، وكذا تطوير وإدارة مصنعي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن، وكذلك إعادة تأهيل مصنع ٧ أكتوبر بمحافظة أبين[١].

الصين والموقع الاستراتيجي لليمن:

انطلاقاً من الأبعاد الجيوسياسية لموقع اليمن، فإن الصين تُعد من الدول الأَكْثَر تضرُّراً من سيطرة تحالف العدوان على باب المندب؛ إذ يُقدَّر حجم الصادرات الصينية اليومية المتجهة إلى أوروبا عبر باب المندب بنحو مليار دولار أميركي[٢] ناهيك عن تأثير ذلك على مصالح الصين في أفريقيا؛ إذ أن الصين تتجه نحو الاعتماد على الساحل الجيبوتي كقاعدة انطلاق وتمركز استراتيجية تجاه أفريقيا، حيث يصل حجم النشاط الاقتصادي الصيني في تلك القارة سنويّاً لـ٣٠٠ مليار دولار،[٣] إلى جانب أنشطتها الأخرى المتعلقة بالعلاقات السياسية والعسكرية مع الدول الأفريقية، بالإضافة كذلك لمشاركة جنودها في عمليات قوات حفظ السلام. وبالتالي، فإن الصين وإن اكتفت بميناء جيبوتي للدخول إلى القارة السمراء، إلا أن أي تهديد لباب المندب من شأنه أن يمثل خطراً على ميناء جيبوتي الذي يقع في الجهة الأخرى من المضيق.

لقد أبدت بكين دعمها في فترة سابقة لحكومة "الوفاق الوطني" في حربها على الإرهاب والقرصنة، وهو بلا -ريب -موقف استراتيجي لا يختلف باختلاف الحكومات اليمنية؛ فالصين تؤكد باستمرار بأنها على استعداد لتعزيز التعاون مع اليمن في هذا المجال ودعم جهود اليمن في حماية أمنها القومي. وفي الصدد ذاته كان السفير الصيني السابق لدى اليمن قد أفصحَ عن أن الصين "تطمح إلى موطئ قدم في اليمن نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجي لليمن، وعلاقات الصداقة التاريخية بين الجانبين"[٤].

١- **المرجع نفسه.**

٢- "الصين وجيبوتي: محددات العلاقات ومسار التجاذبات"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http//:rawabetcenter.com

٣- **المرجع السابق.**

٤- "هادي في بكين: مقايضة الاقتصاد بالاستراتيجية"، **الجزيرة نت**، ١٥ نوفمبر ٢٠١٣م؛ متوفر على الرابط:

http//:www.aljazeera.net

تحرص الصين على مكافحة القرصنة في منطقة شرق أفريقيا لحماية تجارتها المارَّة في خليج عدن ومضيق باب المندب، كما تحتاج سفنها إلى محطة "ترانزيت" للتزود بالوقود، وهذه الميزة يمتلكها ميناءا عدن وجيبوتي، ولدى الصين بالفعل علاقات صاعدة مع جيبوتي التي تعد مع كينيا (التي تقع على المحيط الهندي) بمثابة بوابة الصين لشرق أفريقيا.

في ديسمبر ٢٠٠٨م أرسلت الصين للمرة الأولى قوة بحرية لمنطقة خليج عدن للتصدي للقراصنة، ومنذ ذلك الوقت استخدمت أكثر من ٢٠ قوة عمل تضم أكثر من ٦٠ قطعة بحرية عسكرية ترافق سفناً تجارية من الصين ودول أخرى. يضاف إلى ذلك أيضاً رغبة بكين في منافسة كلٍ من فرنسا والولايات المتحدة، اللتين تحتفظان بقاعدتين عسكريتين تابعتين لهما في جيبوتي، حيث وقعت الصين مع جيبوتي في العام ٢٠١٦م اتفاقية أمن ودفاع مشترك، وأنشأت الصين بموجبها قاعدة عسكرية على أراضي جيبوتي لتوفير الدعم اللوجستي لقواتها في إطار عملياتها لحماية السلام ومحاربة القرصنة في المنطقة[١].

البُعد الأمني (مكافحة الإرهاب) للموقف الصيني من سوريا:

تتفق الصين مع الرؤية الروسية في أن هناك تحالفاً يتوطد بين الغرب والتيار الإسلامي (الإخواني - الوهابي) في إطار الرغبة الأمريكية بإعاقة تشكل قطب عالمي جديد. وقد استثمر الصينيون على قوى المعارضة السورية تدريبها المتطرفين الصينيين من عرقية "الإيغور" الذين يسكنون مقاطعة "شينجيانغ"، لتخوفهم من انتقال الإرهاب إلى الصين. وتخوف بكين من انتقال العناصر الإرهابية "الصينية" من مناطق الصراع في الشرق لأوسط لممارسة نشاطهم على الأراضي الصينية كان تخوفاً في محله؛ إذ شهدت مقاطعة شينجيانج العديد من الحوادث والمواجهات ما بين عناصر متطرفة والجيش الصيني، وعلى سبيل المثال، اندلعت مؤخراً مواجهات في تلك المقاطعة بين الجيش والجماعات الإرهابية، حيث صرح رئيس حكومة المقاطعة في ١٤ مارس ٢٠١٧م إن "شينجيانغ تكافح الإرهاب بعزم وقوة من أجل الحفاظ على الاستقرار"[٢]، وكان تنظيم داعش قد نشر في الأول من مارس ٢٠١٧م مقطع فيديو لمسلح من عناصره من أقلية "الإيغور" الصينية وهو يذبح شخصاً في

١- "الصين وجيبوتي: محددات العلاقات ومسار التجاذبات"، **مرجع سابق**.

٢- "شينجيانغ تستمر في مكافحة الإرهاب بقوة في ظل بقاء المخاطر"، **موقع الصين بعيون عربية**؛ متوفر على الرابط:
www.chinainarabic.org

العراق، ويهدد فيه الصينيين ويتوعدهم "بسفك دمائهم كالأنهار" انتقاماً لما وصفه بـ "قمع الأقلية المسلمة"[١].

الجدير ذكره في المقام نفسه، أنه في ١١ يناير ٢٠١٧م، أدخل الرئيس الصيني رزمة إصلاحات في الجيش من بينها تأسيس "مكتب التعاون العسكري الدولي"، وذلك بعد شهر على إقرار البرلمان الصيني قانوناً لمكافحة الإرهاب يتضمن بنداً يسمح للجيش الصيني بالقيام بعمليات عسكرية خارج البلاد[٢].

البعض يعد "مكتب التعاون العسكري الدولي" في الجيش الصيني كياناً مشابهاً لـ"فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني أو "المناضلين الشيوعيين الأمميين" في الجيشين الأحمر الصيني والسوفياتي إبان حقبة الحرب الباردة. هذا المكتب الصيني بات - في واقع الحال - يُكثف نشاطه مؤخراً في سوريا، خاصة بعد لقاء مديره "غوان يوفي" بوزير الدفاع السوري، بما يعطي مؤشراً باحتمال مشاركة صينية أوسع في مكافحة الإرهاب سواء في سوريا أو خارجها في المناطق التي توجد بها مصالح صينية تهددها التنظيمات والجماعات الإرهابية.

الخلاصة:

يُدار الصراع العالمي، كي لا يخرج عن السيطرة بحساسية شديدة، وإذ تنزع القوى الغربية الأمريكية والأطلسية إلى التدخلات المباشرة وعسكرة العالم؛ فذلكَ لأن آفاقها مسدودة، إذ أنها تسعى بالقوة إلى تثبيت واقع دولي يهتز من تحت (أقدامها)، أما الجانب الأخر الروسي والصيني فآفاقه أكثر رحابة من الطرف الأول، مما يجعل الصينيين والروس يحتفظان بهوامش عديدة للحركة، وقابليتهما أمام المُستقبل أوفر، من دون فتح بؤر حرب ساخنة جديدة.

عسكرة العالم، يفيد لا ريب الإمبريالية الغربية، ليس فقط فائدة مالية للمجمعات الصناعية الغربية ببيع أسلحتها، فالمجمعات الصناعية العسكرية الروسية أيضاً تستفيد من بيع أسلحتها في الشرق الأوسط، عسكرة العالم تفيد الإمبريالية الغربية على مستوى

١- "تنظيم داعش يهدد الصين: سنسفك الدماء كالأنهار!"، **قناة روسيا اليوم**، ١ مارس ٢٠١٧م؛ متوفر على الرابط:
http//:arabic.rt.com

٢- مهند الحاج علي، "الجيش الصيني في سوريا"، **موقع عنب بلدي**، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦م؛ متوفرة على الرابط:
www.enabbaladi.net

أزمتها العميقة المتعلقة بالسيطرة على الساحة العالمية أذ أنها تستخدم العسكرة، للإبقاء على مواقعها المتقدمة في الواقع السائد (الشائخ)، أما الجانب الروسي والصيني، فقادر على الوصول إلى مواقع جديدة بالعلاقات الندية المتبادلة، وليس بعلاقة الإخضاع العسكرية التي تستخدمها الإمبريالية الأمريكية، ولذلك يحجم الجانب الروسي والصيني، عن فتح جبهات جديدة والاستجابة للاستفزازات الغربية، وفي ذات الوقت فهذا الطرف (أي الروسي والصيني) يقوي من مواقفه الصارمة، في الجبهة السورية التي فُتحت، ويستعرض هناك تفوقه العسكري التقني والتكتيكي العملي، فالتكتيك رهن التكنيك حسب مقولة فريدرك أنجلز.

مشروع طريق الحرير "الحزام والطريق"، ومجموعة "البريكس" وحلف "شنغهاي"، مختلف هذه التكتلات تعطي المعسكر المتعدد الأقطاب -الذي تعد روسيا والصين أحد أركانه - قدرة على الحركة الاقتصادية الكبيرة في الساحة الدولية، مقابل تهالك الرأسمالية الإمبريالية وفشل نماذج دمقرطتها للشعوب ووصفات صناديقها الإقراضية ومنظماتها التجارية.

لا يبدو أن روسيا والصين سوف تفتحان جبهة عسكرية داعمة للشعب اليمني في مواجهة المعسكر الامبريالي الغربي، ولا ريب بأنهما ينشطان سياسياً في الإطار الدولي، بما يخدم حل الأزمة اليمنية بالطريق السلمي، وحل الأزمة اليمنية سلمياً بما يحفظ ثوابته في وحده أراضيه وسيادته الوطنية، هي نتيجة تصب في صالح الصين والروس. وهذا له علاقة بالطبيعة الدولية للأزمة اليمنية.

الأزمة اليمنية، الحالية، يمكن القول بأنها أعراض لفشل الهيمنة الأمريكية ونماذج حكوماتها التابعة وشروطها الاقتصادية، فهي أزمة خروج اليمن من هذه الهيمنة، وموضوعي أن تحدث نتاج ممانعة القوى المحلية والإقليمية التي ستخسر مصالحها من تبدلات الواقع السياسي اليمني.

فيما الأزمة السورية، ليست أزمة خروج سوريا من الهيمنة، بل بالعكس هي أزمة مرتبطة بمحاولة معسكر الأحادية القطبية، ان يتوسع إلى مواقع جديدة محسوبة على معسكر التعددية القطبية، وهذا ما لم يسمح به الروس والصينيون، فحركة التاريخ تثبت أن الإمبريالية الغربية تشهد تراجعاً، ومن غير المسموح لها على الصعيد الدولي من وجهة النظر الروسية الصينية، أن تتعافى وتتدارك تراجعها، باستغلال مواقع جديدة، أو بتفكيكها

وفرض مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يشير إلى فشل معسكر الأحادية القطبية في السيطرة على دول المنطقة في أشكالها السابقة.